متلازمة التمويل الأصغر: أداة لتمكين المرأة أم لتعجيزها؟[1]
دكتور في رينجاراجان

فرضية

يبدو التمويل الأصغر في ظاهره أنه يمنح الثالوث المقدس 'إمكانية لوصول للفئات المستهدفة' و'التأثير 'و' الاستدامة ' مما أثار حماس قطاع التنمية ولا سيما فيما يخص محاربة الفقر.

فضلاً عن ذلك، فإن تطبيق أسلوب مجموعات المساعدة الذاتية لتوصيل التمويل الأصغر للنساء في نهاية المطاف يشاع عنه أنه يسّر التمكين الذاتي المرأة عموماً في المناطق الريفية. وبالمثل، فإن اللاعب الناشئ في هذا الصدد هو مؤسسات التمويل الأصغر الناشئة التي ظهرت على الساحة لتخليص الفقراء من معاناتهم في المناطق الريفية. في عملية التنمية والتمكين ، وجد اللاعبون على ساحة التمويل الأصغر أن الفقراء أصبحوا يشكلون سوق جديدة، ومحمية ومربحة نظراً لأنها تعتمد على مفهوم جماعات المساعدة الذاتية الشهير- بحيث يتم توفير القروض لأفراد المجموعة (وليس الأفراد) وتتحمل المجموعة المسؤولية الجماعية عن السداد. ويبدو أن جميع هذه الأحداث شكلت خطوة هامة في مسيرة تمكين المرأة الريفية.
ومع ذلك، فإن إدراك حقائق الموقف على المستوى الجزئي، والاستناد للنتائج التجريبية الناتجة عن منهج تقييم البحوث التشاركية المتخصصة يكشف بعض الحقائق المحبطة ويدحض المسلمات ألشائعة السابق ذكرها.
وعلى الرغم من وجود آثار إيجابية للقروض المصغرة على وجه الخصوص (وهي أحد مكونات التمويل الأصغر) على مستوى الفقر داخل الأسر، إلا أن تداعياته السلبية تفوق إلى حد كبير تلك الآثار الايجابية. تتوافر أدلة تجريبية وافرة على نجاح التمويل الأصغر في التركيز على النساء على نحو لا يدع مجالاً للشك. ولكن ، مجرد الوصول للمستهدفين وحده لا يرسم الصورة الحقيقية لآثار التمويل الأصغرعلى محاربة الفقر عامةً وعلى تمكين المرأة خاصةً، لسبب رئيسي هو أن التمويل الأصغر يفتقر للاستدامة، على الرغم من إدعاءات النجاح في العديد من الدوائر ولا سيما في جانب العرض. كما يُنظر نظرةً لا إرادية إلى التمويل الأصغر وجماعات المساعدة الذاتية على أنهم دواء سحرياً لجميع العلل. والثغرة هنا تتمثل في أن العلاقة الحاسمة بين التمويل الأصغر والحد من الفقر لا تزال تحتاج إلى إثبات. في الواقع، هناك أيضا أدلة على أن نتيجة لوصول خدمات التمويل الأصغر وصولاً هائلاً في عمق الريف، فإن نسبة المستفيدين من القروض المصغرة، وغالبيتها من النساء، أصبحت أسوأ حالا وتراكمت عليها مزيد من الديون بعد الحصول على الائتمان الصغير من خلال مجموعة للمساعدة الذاتية. وطفت على السطح اتهامات مماثلة في صورة أنباء عن انتحار في صفوف نساء مجموعات المساعدة الذاتية، مما يشكك في عملية التمكين نفسها. وبالرغم من وجود شبكة واسعة من الوكالات المتعددة في القطاع الرسمي (مثل البنوك التجارية مؤسسة راسترايا ماهيلا كوش وبنوك التعاونيات) تشارك في برنامج التمويل الريفي، بما في ذلك مؤسسات التمويل الأصغر عبر ما يربو على ثلاثة عقود، فإن أكثر قليلاً من نصف الأسر الزراعية في الهند (51.4 ٪) لا تزال مستبعدة من مصادر التمويل الرسمية، وغير الرسمية. كما أبرزت لجنة الدمج المالي التي شكلها البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية في تقريرها. هل هذه الحالة المؤسفة التي تعاني منها الهند ' ناجمة عن' وجود وكالات متعددة على الساحة الريفية المالية أم ' بالرغم منها' ؟

---

[1]تمت ترجمة هذه الوثيقة بواسطة سنابل: شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية، مع دعم من شركة جرامين – جميل شركة محدودة المسئولية ، ذات ملكية مشتركة بين مؤسسة جرامين بالولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة عبد اللطيف جميل هدفها تقليل الفقر في المنطقة العربية من خلال التمويل الأصغر."

"This document was translated by Sanabel, the Microfinance Network of Arab Countries, Inc., with support from Grameen-Jameel, a social business jointly owned by ALJ Foundation and Grameen Foundation to alleviate poverty in the Arab region through microfinance."

هذه المتلازمة المصاحبة لأعراض التمويل الأصغر لا تزال تحتاج إلى فحص ورقابة. وفي هذا السياق، تطرح بعض الأسئلة المقلقة نفسها بالتالي

1) ما هو مفهوم التمويل الأصغر وقيمه في سياق الحد من الفقر وتمكين المرأة؟ وهل يساء استخدامها عن جهل أو يتم التلاعب بها عن عمد؟

2) كيف نجح التمويل الأصغر في اقتحام الساحة المالية الريفية في الهند؟

3) هل تمنح الائتمان الأصغر كأقراص لتخفيف الفقر أم لتفاقمه؟

4) هل برامج الائتمان الأصغروحدها من خلال مجموعات المساعدة الذاتية المرتكزة على المرأة تمثل علاجاً لفقر المرأة وعجزها أم أنها مجرد قناة مرنة لتوصيل الائتمان الأصغرللرجال من خلال النساء، ثم ترك عبء الديون للنساء؟

5) هل تستطيع الائتمان الأصغروحدها تقليل الفقر وتمكين المرأة؟

هل يمكن أن نتعامل مع الائتمان الأصغروالتمويل الأصغر ككيان واحد يُقدم الخدمة المتوقعة للمجموعات المستهدفة؟

6) وفي سياق تنافس وكالات متعددة على توصيل الائتمان الأصغربحرية وبطريقة ميكانيكة في قطاع محاربة الفقر من خلال مجموعات المساعدة الذاتية، بغض النظر عن الطاقة الاستيعابية لهذه الجماعات وضعف البنية التحتية، وهل تسهل الائتمان الأصغرتوليد الدخل أم تزيد عبء الديون بشكل عامةً وخلال فترة الجفاف خاصةً؟

7) وفي سياق المنافسة غير الصحية بين مقدمي خدمة التمويل الأصغر في الساحة الريفية، هل لنا أن نفرح أو نقلق بشأن تسليع التمويل الأصغر والتعامل مع الفقراء بوصفهم سوقاً جديدةً؟

8) هل يمكننا أن نقدم جميع أنواع الإقراض للفقراء تحت عباءة التمويل الأصغر؟

9) هل يُوقع التمويل الأصغر أسر النساء الفقيرات في فخ الديون ؟

10) هل مفهوم التمويل الأصغر من خلال مجموعات المساعدة الذاتية مصمم لتحقيق مكاسب سياسية؟

11) هي تحترم القيم الأخلاقية في التمويل الأصغر سواء على جانب العرض أو جانب الطلب "؟

إن الأجوبة على هذه الأسئلة سوف تحطم الأساطير وتكشف الحقائق في ساحة التمويل الأصغر.

وعلى خلفية ما سبق، فإن هذه الورقة سوف تبدأ بتوضيح مفهوم التمويل الأصغر إنطلاقاً من الخبرات الشخصية للمؤلف ولغيره من الممارسين في المجال. ثانياً ، تتعمد الورقة التركيز على الصورة السلبية للتمويل الأصغر مع الاعتراف بأثاره الإيجابية في الحد من الفقر وتمكين المرأة. إن تركيز الورقة على سلبيات التمويل الأصغر لا يهدف إلى التنفير من استخدامه كوسيلة لتمكين المرأة ولا إلى التشكيك في إمكاناته التنموية في قطاع محاربة الفقر، وإنما يهدف لبلورة الأوضاع الحقيقية على المستوى الجزئي عند تقديم خدمة التمويل الأصغر للمجموعة المستهدفة، من أجل اتخاذ بعض التدابير التصحيحية لتحقيق الغرض الحقيقي للتمويل الأصغر في السياق الهندي.

غير أن الأهداف المحددة للورقة تتمثل في يلي

الأهداف

- تحديد المفاهيم والقيم السائدة على ساحة التمويل الأصغر وتمكين المرأة، من أجل تعظيم فهم الموضوع
- تتبع اقتحام التمويل الأصغر من خلال مجموعات المساعدة الذاتية لقطاع الحد من الفقر وتمكين المرأة
- تسليط الضوء على الأحداث الواقعية لتحديد الفجوة بين مفهوم التمويل الأصغر والتطبيق الفعلي
- صياغة بعض التوصيات ووضعها بين أيدي صناع السياسات والقائمين على تنفيذها

تنقسم الورقة لثلاثة أقسام. القسم الأول يوضح الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغروالتمكين. والقسم الثاني يناقش أحداث واقعية مختلفة على ساحة جماعات المساعدة الذاتية، مع التركيز على خلفية عملية تمكين المرأة. أما القسم الأخير فيصور الفجوة بين المفهوم والممارسة الفعية في جماعات المساعدة الذاتية في مجال التمويل الأصغر، ثم يتبعها بملاحظات ختامية.

القسم الأول
مفهوم التمويل الأصغر وقيمه

نشأ الاهتمام العالمي بالتمويل الأصغر وازدهر خلال العقدين الأخيرين، حيث لاقى تشجيعاً ودعماً من وكالات الإقراض متعددة الأطراف والوكالات المانحة الثنائية وحكومات البلدان النامية والمتقدمة والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص المالية. وبفضل ذلك، نمت خدمات التمويل الأصغر نمواً سريعاً خلال العقد الماضي، وإن كانت نقطة الإنطلاق منخفضة للغاية. قادت كل هذه أحداث إلى وجود سجل حافل من الإنجازات الكبيرة ومجموعة كبيرة من الدراسات التجريبية حول العالم كلها تؤكد أهمية التمويل الأصغر باعتباره استراتيجية فعالة لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية. بيد أن مصطلح التمويل الأصغر يُستخدم عن غير قصد كمرادف للائتمان الأصغر، ولم يتم التعامل مع حزمة التمويل الأصغر من خلال نهج شامل ولم يتم إتباع بجدية. ولسوء الحظ يجري تداول مصطلح الائتمان الأصغر في المنظمات العالمية مثل قمة الأئتمان الأصغر وفي مداولات الامم المتحدة بشأن 'عام الائتمان الأصغر' لجذب الاهتمام العالمي وعلى رأسه اهتمام لجنة جائزة نوبل.

في منطقة آسيا ، في بلدان مثل اندونيسيا والفلبين أي أنشطة إقراض في المناطق الريفية (سواء للفقراء أو غير الفقراء) تعامل على أنها التمويل الأصغر .وبالمثل، فإن أنشطة الإقراض من خلال مؤسسات مثل التعاونيات وبنوك قرية والبنوك الريفية والمنظمات غير الحكومية ومجموعات المساعدة الذاتية يطلق عليها ائتمان أصغر ومن ثم تعد جزء من التمويل الأصغر.
شاع استخدام مصطلحات عديدة في القطاع المصرفي الهندي للإشارة إلى السلف التي تمنح للفقراء، مثل الائتمان الأصغروقروض صغار المزارعين والمشاريع المصغرة وقروض الفئات الأضعف والائتمان الريفي وقروض برنامج التنمية الريفية المتكاملة وقروض برنامج التوظيف الذاتي لفقراء الريف وبرنامج غاندي الوطني لضمانات التوظيف الريفي وقروض جمعيات الأفراد . وفي لغة القطاع المصرفي الرسمي، يمكن أن تنتمي لهذه الفئة السلف التي تمنح للفئات الضعيفة (خمس وعشرون ألف روبية أو أقل). كما يمكن أن تنضم لهذه الفئة القروض البنكية ذات سعر الفائدة التفاضلية للفقراء التي تبلغ أربعة بالمئة. ويوجد أيضاً فرق طفيف بين الائتمان الأصغرالريفية والحضرية. وقد وقد توارت فوائد الائتمان المخصص للفئات ذات الأولوية وضاعت قيمته رغم أنها كان من المفترض أن تستوعب الفقراء والمحتاجين الحقيقيين، وذلك نتيجة للانحراف عن القواعد الضابطة لهذا النوع من الائتمان أوالتراخي في تطبيقها. والمفارقة أن هذه الآليات سهلت للقطاع الرسمي أن يتنصل من مسؤوليته في الوصول للفئات المحرومة من خدماته، بحيل من قبيل الإسهام في صندوق تنمية البنية التحتية الريفية أو تمويل الشركات المالية غير المصرفية . ولقد ساهمت هذه أيضاً في استبعاد فقراء الريف من النظام المصرفي الرسمي رغم استحقاقهم لخدماته.
ربما تعبر هذه المصطلحات جميعاً عن الائتمان المصغر من حيث حجم القرض ومن حيث الفئة المسهدفة وهي الفقراء، وقد تستخدم بشكل مبهم للإشارة للتمويل الأصغر، لذا ينبغي لنا أن نعجل بتوضيح مفهوم التمويل الأصغر وقيمه الجوهرية في سياق التنمية.

١. تعريف التمويل الأصغر

1.1 المجموعة الاستشارية لمساعدة الأكثر فقرا في (البنك الدولي)

يمنح التمويل الأصغر الفقراء فرصة الحصول على الخدمات المالية الأساسية مثل القروض والمدخرات وخدمات تحويل الأموال والتأمين الأصغر. فمن يعيش في فقر لا يزال يحتاج مثل غيره لحفنة متنوعة من الخدمات المالية تعينه على إدارة الأعمال وبناء الأصول وتيسير الاستهلاك وإدارة المخاطر.
وعادةً ما يلجأ الفقراء للعلاقات المالية غير الرسمية لتلبية احتياجاتهم من الخدمات المالية. فغالباً ما يتيح لهم المرابون ائتماناً ولكن بتكلفة عالية جدا. وتتوافر لهم خدمات الادخار عبر مجموعة متنوعة من العلاقات غير الرسمية مثل نوادي الادخار وجمعيات القروض الدوارة وجمعيات التسليف وغيرها من روابط الإدخار التبادلي.ولكن هذه الترتيبات كثيراً ما تكون غير منتظمة أو غير مأمونة. وقد جرت العادة أن البنوك لا تعترف بالفقراء كسوق ذات جدوى لمنتجاتهم.

2.1 بنك التنمية الآسيوي

يُعرف التمويل الأصغر بأنه توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل الودائع والقروض وخدمات الدفع والتحويلات المالية والتأمين للفقراء والأسر محدودة الدخل والمشروعات المصغرة. تُقدم خدمات التمويل الأصغر عبر مصادر ثلاثة وهي: المؤسسات الرسمية والمؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية ، والمصادر غير الرسمية مثل مقرضي الأموال

وأصحاب المحال التجارية. يُعرّف التمويل الأصغر المؤسسي بأنه يشمل خدمات التمويل الأصغرالتي تقدمها كل من المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية. وتعُرّف مؤسسات التمويل الأصغر بأنها مؤسسات نشاطها الرئيسي هو خدمات التمويل الأصغر .

1.3 فرقة العمل المعنية بالتمويل الأصغر-- البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية بالهند

الأصغرغالبا ما يقتصر التمويل الأصغر على مجرد تقديم قروض للمشروعات الصغيرة، بينما يحتاج الفقراء أيضاً للإدخار والقروض الاستهلاكية وقروض الإسكان وخدمات التأمين. وإدراكاً لهذا الحقيقة، خرج فريق العمل الذي شكله البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية لإعداد سياسات داعمة للتمويل الأصغر وإطار تنظيمي له باقتراح تعريف عملي للتمويل الأصغر على النحو التالي:

"ينطوي التمويل الأصغر على تقديم الادخار والائتمان وغيرها من الخدمات المالية ومنتجات تتعامل في مبالغ صغيرة جدا للفقراء في المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية لتمكينهم من رفع مستويات الدخل وتحسين مستويات المعيشة ". كما أكد فريق العمل أن التمويل الأصغر لا يغطي القروض الاستهلاكية والإنتاجية فحسب،، وإنما يلبي العديد من الاحتياجات الائتمانية مثل الإسكان وتحسين المساكن والإدخار وغيرها من الخدمات المالية.

المجموعة المستهدفة

رغم أن مؤسسات التمويل الأصغر تولي تحديد الفقراء بنفسها، إلا أن معيار الاختيار ينبغي أن تتوافق مع معايير خط الفقر التي اعتمدتها الحكومة الهندية.

الخدمات غير المالية المرتبطة التمويل الأصغر

وغالبا ما يرافق التمويل الأصغر أعمال غير مالية وأعمال متنوعة، تقدمها مؤسسة التمويل الأصغر ذاتها أو غيرها من المؤسسات. وتشمل هذه الأنشطة بناء القدرات والروابط الأمامية والخلفية وغيرها وهي تهدف في المقام الأول لتعزيز إنتاجية القرض.
ويتعين في هذا الصدد التركيز على ديناميكية خدمات التمويل الأصغر ومنتجاته لتلبية الاحتياجات الفقراء التي تنشأ في **مرحلة ما قبل المشروع المصغر.**

مؤسسات التمويل الأصغر

تسمى المؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الأصغر على النحو المشار إليه في هذه التعاريف مؤسسات التمويل الأصغر. وتنقسم تلك المؤسسات إلى ثلاث فئات رئيسية هي:

أ. **مؤسسات تمويل أصغر غير ربحية** –(أ) جمعيات مسجلة بموجب قانون تسجيل الجمعيات لعام 1860 أو ما شابه ذلك من قوانين الدولة (ب) صناديق عامة مسجلة بموجب القانون الهندي للصناديق لعام 1882 (ج) شركات غير ربحية مسجلة بموجب المادة 25 من قانون الشركات لعام 1956.

ب. **ومؤسسات المنفعة المتبادلة:** (أ) تعاونيات الائتمان التابعة للدولة (ب) تعاونيات الائتمان الوطنية (ج) تعاونيات الدعم المتبادل

ب. مؤسسات تمويل أصغر ربحية

شركات مالية غير مصرفية مسجلة بموجب قانون الشركات لعام 1956.
يُطلق مصطلح مقدمي خدمة التمويل الأصغر على البنوك التجارية والبنوك الريفية الإقليمية والتعاونيات التي توفر التمويل الأصغر بجانب باقي خدماتها المصرفية.
ويمكن اعتبار البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية و بنك تنمية الصناعات الصغيرة بالهند من بنوك التمويل الأصغر بالوساطة، كما يمكن أيضاً اعتبار مؤسسة راسترايا محايلا كوش مؤسسة تمويل أصغر بالوساطة.

إذا استخدمنا مصطلح الائتمان الأصغر بالمعنى الحرفي، فإننا بذلك نشير لمبالغ صغيرة تخصص للفقراء على مستوى القاعدة الشعبية، بغض النظر عن الموقع الجغرافي. ولا يغطي هذا المصطلح سوى الائتمان وحده. لذلك تبنى الممارسون في مجال إقراض الفقراء مصطلح التمويل الأصغر على أوسع نطاق، لأنه يراعي حاجة الفقراء للإضطلاع بنشاط الاقتصادي يدر لهم **دخلاً ويقود لترقيتهم اجتماعياً، كما أن سلاح التمويل الأصغر أقوى من سلاح الائتمان الأصغر في معركة تخفيف حدة الفقر لأنه يمتد ليغطي الاحتياجات المالية المختلفة للفقراء علاوةً على الائتمان.**

إن الائتمان الأصغر والتمويل الأصغر ليست منتجاً واحداً. فالتمويل الأصغر يوفر حزمة شاملة تضم خدمات مالية مختلفة مثل الادخار والائتمان والتأمين، وتحويل النقود، وغيرها من الخدمات، فضلاً عن خدمات غير مالية مثل بناء القدرات؛ وبالتالي فإن والائتمان الأصغر لا يعدو كزنه أحد مكونات التمويل الأصغر، ولا يمكن أن يحل محله في سياق التمكين الاقتصادي لاجتماعي للنساء والفقراء.
لا يمكن مساواة قروض الائتمان الأصغر بالتمويل الأصغر، وهو الخطأ الذي وقع فيه الكثير من الممارسين وظهر في أدبيات التمويل الأصغر . والمشكلة هي أن الباحثين والممارسين في مجال التمويل الأصغر لا يكادوا يفترضوا وجود علاقة 'سببية' بين الائتمان الأصغر من جهة وعملية توليد الدخل والتمكين من جهة أخرى.
ولكي نكون أكثر تحديداً، لإن الافترض القوي بوجود علاقة سببية بين الائتمان الأصغر وتوليد الدخل ثم التمكين في نهاية المطاف، ثبت خطئه في حالات كثيرة، ذلك لأن الائتمان الأصغر وحده لا يمكنه فعل المعجزات.

4/1 قيم التمويل الأصغر

يعد التمويل الأصغر عملية تمويل اجتماعية تتبع نهجاً متكاملاً لتحقيق الاستدامة في الحد من الفقر وتمكين المرأة من خلال مجموعات المساعدة الذاتية. وقد كرسنا الجدول الأول لمعاونة القارئ على التمييز بين القيم التمويل الأصغر وقيم باقي آليات الإقراض.علاوة على ذلك ، كما يسهل الجدول الحوار بشأن نظام التمويل الأصغر من خلال جماعات المساعدة الذاتية الذي يستهدف تمكين المرأة.

الجدول الأول القيم الاجتماعية والأخلاقية للتمويل الأصغر

مكونات التمويل الأصغر	الروح الاخلاقية الاجتماعية	القيم الأخلاقية
المجموعة المستهدفة: الفقراء مع إعطاء الأولوية للأكثر فقراً **الروابط العضوية: مجموعة المساعدة الذاتية أو المجموعات التضامنية بين أفراد المجتمع المحلي**	التنمية الشاملة للضعفاء • رأس المال الاجتماعي في القطاع غير الرسمي • التمكين الاجتماعي والاقتصادية والسياسي والثقافي للنساء الفقيرات • منهج العمل الجماعي لتحقيق المنفعة المتبادلة من اجل تنمية المجتمع المحلي • الضمان الجماعي والمسؤولية المشتركة عن الوفاء بالالتزامات • التماسك الاجتماعي	• الإنصاف والتشارك • العدالة بين الرجل والمرأة • تقدير الذات والاعتماد على الذات والثقة بالذات والمساعدة الذاتية • مشاركة الفقراء • التعبئة الذاتية • التشاور المتبادل وتبادل المعلومات والمعارف • الديمقراطية الشعبية • السلوك الأخلاقي والحركة التعاونية على مستوى الأسرة وعلى مستوى المجتمع المحل • الاستخدام الرشيد للائتمان من قبل المقترضين • أخلاقيات سداد القروض
المكون المالي المنتجات والخدمات التي يوجهها الطلب الإدخار الأصغر الائتمان الأصغر(قروض الإنتاج	• الحماية أثناء الطوارئ • توليد الدخل للحد من الفقر ، والتخلص من التعرض للمخاطر الصحية	• الاعتماد على الذات • تطوير الذات

والإسكان والقروض الاستهلاكية ، الخ.)	• الم الاجتماعية • اتخاذ القرار	
التأمين الأصغر	• الضمان الاجتماعي • الحماية ضد المخاطر	
خدمات تحويل الأموال	• حماية ضد السرقة والفقد • الأمن والمكانة الاجتماعية • تقديم المساعدة الاقتصادية في الوقت المناسب لذوي القربى والاهل -- العلاقات الاجتماعية الصحية	• تعزيز القيم الأخلاقية • الموقف الاخلاقي تجاه الشرور الاجتماعية
المكونات غير المالية بناء القدرات (التدريب / تحسين المهارات) الروابط الخلفية (ويقصد بها الربط بمدخلات الإنتاج مثل المواد الخام) والروابط الأمامية (ويقصد بها الربط بالعمليات المتممة للإنتاج مثل التسويق والنقل والتسعير وغيرها)	• المكانة الاجتماعية • الثقة بالنفس • حسن سير عملية الإنتاج • الدخل الإضافي المتوقع • توليد العمالة • نبذ العنف الأسري والتخلص إدمان الخمر	• تبادل المعرفة • المساعدة الذاتية والاعتماد على الذات • العدالة بين الجنسين • أخلاقيات سداد القروض

(لا يطرح الجدول قائمة حصرية بالقيم وإنما مجرد عينات توضيحية)

1.5 التمكين

صاغ **البنك الدولي** عدة تعاريف تطبيقية سهلت استيعاب مصطلح التمكين على النحو الشائع حالياً. وبلور **التعريف العام** التمكين على النحو التالي
"التمكين هو عملية تهدف لزيادة قدرة الفرد أو الجماعة على الاختيار والقدرة على تحويل هذه الخيارات إلى أفعال تحقق النتائج المنشودة . وتعد التصرفات من الأمور الجوهرية في عملية التمكين حيث تؤدي لبناء الأصول الفردية والجماعية على حد سواء، كما تؤدي لتحسين كفاءة ونزاهة الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحكم استخدام هذه الأصول ".
غير أن التمكين **في النموذج النسوي** يتجاوز المجال الاقتصادي وتحسين الرفاة ويمتد لبتبني المصالح الاستراتيجية الجنسانية. ومن ثم فالتمكين يُنظر إليه بوصفه "عملية تغيير داخلي (القوة الكامنة بداخل المرأة) وتعزيز القدرات (قوة التصرف الإرادي) والتعبئة الجماعية للنساء والرجال إن أمكن (قوة التفاعل مع الآخرين) من أجل تحدي وتغيير نموذج تبعية المرأة للرجل (قوة الهيمنة على الجنس الآخر) "(Jane Palier). وقد شاعت هذه المعاني الأربعة في عدة مساهمات بشأن **العلاقة بين التمويل الأصغروالتمكين.** يبلور الجدول الثاني ظاهرة التمكين هذه وتداعياتها بعرض أشكال القوة الأربعة من منظور العلاقة بين مجموعات المساعدة الذاتية والتمويل الأصغر.

الجدول الثاني: ظاهرة التمكين

أشكال السلطة	**تعاريف**	**تداعيات**	**منظور العلاقة بين مجموعات المساعدة الذاتية والتمويل الأصغر**
قوة الهيمنة	ينطوي على علاقة هيمنة أو تبعية تدفع إلى المقاومة الإيجابية والسلبية	مبني على أساس صراع المكسب والخسارة، ففوز أحد الأطراف يعني خسارة الطرف الأخر، ومن ثم فإن	• العنف المنزلي والشرور الاجتماعية

		محاولات إعادة توزيع السلطة تقود بالضرورة للنزاع	• إدمان الرجل للخمور • الفساد
قوة التصرف الإرادي	ينطوي على القدرة على اتخاذ القرارات وحل المشاكل والقدرة على المبادرة والتصرف الإرادي	يعني تعزيز القدرات والمشاركة في عملية صنع القرار وتنمية السمات القيادية	إدارة مجموعات المساعدة الذاتية واتخاذ القرار بشأن المسائل الاجتماعية والمالية المشاركة في الحكم المحلي
قوة التفاعل مع الآخرين	**يتضمن تنظيم الناس لتحقيق هدف مشترك أو للاتفاق على تحقيق أهداف جماعية**	**مرتبط بالحركات النسوية التي تنطوي على تنظيم جماعي وحشد مجتمعي وبناء تحالفات وشبكات**	مسيرة نسائية في يوم المرأة حقوق المرأة في وقف العنف المنزلي وإدمان الرجل للخمور
	ينطوي على إدراك الفرد لعناصر القوة في حياته اليومية وزيادة ثقته بنفسه وبقدرته على تغيير موازين القوة مع الآخرين. ويأتي هذا الإدراك من خلال نجاحه في تحليل التجارب الحياتية	ينطوي على زيادة تقدير الفرد لذاته وثقته بنفسه ووعيه بحقوقه وقدراته	• الاعتماد على الذات والمساعدة الذاتية • التنمية التشاركية • الوعي ببرامج التنمية العامة وبرامج تنمية المرتكزة على المرأة

(المصدر: Jane Palier– أخر عمود للكاتب)

ولكي يكون تعريف التمويل الأصغر شاملاً، تقول أن التمويل الأصغر يتألف من إدخار أصغر، وائتمان مرتكز على الإدخار (قروض المجموعة والتي تكون في معظمها قروضاً إستهلاكية) والائتمان المصرفي لصالح أنشطة توليد الدخل وخدمات الدفع وتحويل الأموال والتأمين والربط بين الائتمان وغير الائتمان والقراض المشروط (مرتبط بالتسويق من أجل ضمان القدرة على السداد). ومن منطلق الوعي بالاحتياجات التنموية للألفية، وينبغي أن ينصب التمويل الأصغر على **أفقر الناس والنساء** مع الانحياز إلى المناطق الريفية حيث تتركز الفئات المستهدفة. تتسم ، كلها سمات مبادرات التمويل الأصغر بالعديد من السمات المشتركة وهي: تشكيل الجماعات والإقراض الجماعي والضمان الجماعي للقروض وضغط الأقران وارتفاع مستوى السداد والاستخدام الرشيد للأصول التي ينشئها القرض والخدمات المصرفية وربط البنوك بالمنظمات غير الحكومية وجماعات المساعدة الذاتية.

ويمكن أن يندرج تمويل النساء والأكثر فقراً عبر التعاونيات والجمعيات والنوادي وغيرها تحت مظلة التمويل الأصغر . بيد أن هذا التوصيف للتمويل الأصغر ليست نقشاً على الحجر وإنما لا يزال يحتمل مزيداً من الصقل، شريطة أن يبقى التركيز على الأكثر فقراً والنساء ويلبي الاحتياجات المالية للفقراء على نحو متكامل. أثبت التمويل الأصغر أنه أداة قوية لتنمية قدرات المرأة تنميةً شاملةً عبر مجموعات المساعدة الذاتية.

القسم 2
أحداث على ساحة التمويل الأصغر

2. بعد أن فهمنا موضوع التمويل الأصغر **في ضوء القسم الأول،** دعونا نطلع على الأحداث التي تجري على ساحة التمويل الأصغر مستهدفةً تمكين المرأة. سوف نناقش خمسة أحداث هامة هي:

I. العولمة وتسليع التمويل الأصغر
II. المنافسة غير الأخلاقية
III. اشياء غير معروفة حول نظام التمويل الأصغر عبر جماعات المساعدة الذاتية

IV. أعراض التسرب
V. الدمج المالي

2. 1 عولمة الائتمان الأصغر ليصبح صناعة دولية

أولاً، يعد الائتمان الأصغر كائناً قديماً في ثياب جديدة، حيث يرجع تاريخة إلى العام 1972 ، حيث شاع في القطاع المصرفي الهندي تقديم قروض مصغرة بنسبة فائدة اربعة بالمئة للفئات الضعيفة، وهو ما كان يعرف بأسم *سعر الفائدة التفاضلية*. ولقد تبرعم الائتمان الأصغر للفقراء على مدار فترة زمنية اطول من خلال منهج المجموعات، ثم أصبح صناعة عالمية شارك فيها البنك الدولي وغيره من المنظمات متعددة الجنسيات والجهات المانحة. وتنافست تلك الجهات على ضخ الأموال في قطاع الائتمان االأصغر. ويمكن أن نرى أن ضخامة الهدف العالمي للائتمان الإصغر من الإعلان الصادر عن **قمة الائتمان الأصغر** والتي عقدت في واشنطن في عام 1998 حيث يشير الى "العمل على ضمان أن **مئة مليون من أفقر سكان العالم خاصة النساء يحصلون على ائتمان قيمته الى حوالي 21،6 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2005 لأغراض التوظيف الذاتي وغيره من الخدمات المالية والتجارية .** "وإلى جانب الإفراط في التأكيد على نشر الائتمان الأصغر بين الفئات المستهدفة، فإن الحركة النشطة للائتمان الأصغر جعلت الناس تعتقد أن ما حدث في بنغلاديش وبوليفيا بشأن تخفيف حدة الفقر قد تكرر في الهند. وعلى النقيض من ذلك، فإن الواقع كشف أن المديونية المفرطة (كما في حالة بوليفيا) وزيادة الاستهلاك والتأخلا في السداد (كما في حالة بنغلاديش) تندرج تحت مظلة المخاطر العالية للائتمان الأصغر والتي باتت تهدد استدامة سبل عيش فقراء الهند، وتصارع الشركات على الأسواق الريفية لاستغلال مجموعات المساعدة الذاتية في تسويق منتجاتها (مثل هندوستان يوني ليفر ومركز التجارة الدولية ومجموعة فيليبس، وغيرها) وقد تأججت النزعة الاستهلاكية وتغير نمط الإنفاق عند الأسر الفقيرة نتيجة لانتشار وسائل الإعلام الالكترونية ، مما تبعه انحراف حركة الائتمان الأصغر عن غايتها النبيلة. ومما زاد الطين بلة قيام حكومة ولاية التاميل نادو بتوزيع أجهزة تلفزيون مجانية على الفقراء، مما جعلهم يستسلمون لإغراء الجهات المستفيدة. وفي حين يؤكد مقدمي خدمات التمويل والأصغر استثمار رأس المال العامل أو رأس المال الثابت في المشروعات المصغرة، فإن الواقع يشهد على استخدام كثير من العملاء الفقراء للائتمان في تلبية احتياجات استهلاكية أو في حماية أنفسهم من المخاطر وخاصة المخاطر الصحية في جانب الطلب. يشاع أن كل قرض يقدم عبر مجموعات المساعدة الذاتية يهدف لتمكين المرأة الريفية الفقيرة، ولكن العكس هو الصحيح، ذلك لأن طوفان وسائل الإعلام الإلكترونية يؤثر على الفقراء ويشعل النزعة الاستهلاكية.

وفي واقع الأمر، بمجرد أن حظي الفقراء ب'الجدارة الائتمانية' على المستوى العالمي، سارعت مؤسسات الإقراض بخلق شبكة من الخيارات الائتمان السهلة للفقراء من جهة، ومن جهة أخرى، قامت الشركات العملاقة متعددة الجنسايت بدورها في ترويج منتجاتها عبر مجموعات المساعدة الذاتية. لم تراعي تلك الجهات ما إذا كان الفقراء بحاجة حقيقية لتلك القروض أو المنتجات من عدمه. في نهاية المطاف ، تتحول معظم أموال القروض لمنقولات داخل الأسرة، وإذا لم يتم توليد دخل كافٍ بسبب عدم كفاية الروابط مع المدخلات غير الائتمانية أو سوء استغلال الائتمان والتحول من أغراض الإنتاج لأغراض الاستهلاك المباشر عامةً وخلال فترات الجفاف خاصةً. وينجم عن ذلك التعثر في السداد وينتهي الحال بالمقترض إلى الوقوع في فخ الديون والفقر الدائم. ولقد فشل أنصار التمويل الأصغر **بمفهومه التقليدي** في التنبأ بتلك الأزمة الوشيكة ووقع صناع السياسات والأكاديميون في أسر المسلمة الواهية التي تؤكد العلاقة السببية بين الائتمان الأصغروتوليد الدخل.

ربما يكون صحيحاً ان الائتمان الأصغر يصل بالفعل إلى النساء الفقيرات ويسهل تمكينهم اجتماعيا في عالم تحول لقرية صغيرة، لكن البيئة التنافسية لتلك العولمة دفعت بالربحية إلى الصدارة وقهقرت رفاة الفقراء إلى مرتبة تالية.

أحياناً تشكل ضمانات الجماعية للقروض شكلت "ضغط الأقران" على النساء الفقيرات المقترضات وأجبرتهن على السداد دون تأخر. في هذه العملية ، ولكن تلك النساء سواء تَولّد لديها دخل من النشاط الاقتصادي أم لا تقترض من المُقرضين أو حتى ترهن بعض أصول الأسرة بسعر فائدة أعلى لسداد القرض، وربما ينتهي بها الحال في براثن الفقر المدقع. في خضم هذه العملية ، تضيع وتتلاشى قيم التمويل الأصغر ومكوناتها الحقيقية (كما هو موضح في القسم الأول) وتتوارى عملية التمكين من خلال الحد من الفقر لصالح مؤسسات التمويل الأصغر في عالم تهيمن عليه الشركات العملاقة.

ففي النهاية أصبح **الفقراء** في مقدمي **'سوقاً خاصةً مربحةً'.** وما يحقق الاستدامة في هذا الجو هو مستوى الديون وليس مستويات الحد من الفقر أو مستويات التمكين داخل الأسرة.

2،2. المنافسة غير الشريفة

ثانيا ، تقع مسؤولية سقوط النساء الفقيرات في فخ الديون على تعدد مصادر التمويل الأصغر عبر مجموعات المساعدة الذاتية واختلاف الأنظمة والأعراف والإجراءات على الساحة. بعد أن بات الفقراء يتمتعون بجدارة ائتمانية (بفضل ابداعات بنك جرامين) تصارعت المؤسسات فيما بينها على العملاء الفقراء، حتى وقعت النساء الفقيرات في براثن الدين بسبب إغراء التسهيلات الائتمانية الجذابة والمرنة واحياناً بسبب ربط الائتمان الأصغر ببرامج الدعم الحكومي. كانت تلك المؤسسات تضع نصب أعينها الوصول إلى المجموعة المستهدفة واسترداد اموالها مهما كان الثمن الذي تتكبده المقترضات. يصور الرسم البياني الوارد أدناه بوضوح مصادر الائتمان الأصغر المختلفة (ائتمان فقط) والتي تحيط بالنساء الفقيرات **تحت راية التمويل الأصغر** والتي تتنافس وتقدم الإغراءات للوصول الى تلك المجموعة المستهدفة.

الرسم البياني الأول : تعدد مصادر الائتمان الأصغر للنساء – هل هو مصيدة للديون؟

الرسم

مصادر غير رسمية: منظمات غير حكومية و مؤسسات تمويل أصغر
مصادر رسمية: بنوك – بنوك تجارية وبنوك ريفية إقليمية وتعاونيات
مصادر غير رسمية: مقرضين أفراد وتجار وأصدقاء وأقارب وليس مباشرةً من خلال مجموعات المساعدة الذاتية
مجموعات المساعدة الذاتية وبرنامج التوظيف الذاتي لفقراء الريف وبرنامج غاندي الوطني لضمانات التوظيف الريفي

2.3 ومن المفيد هنا أن نستعرض أنظمة التمويل الأصغر وإجراءاته في مختلف المؤسسات والقطاعات التي تعمل على توفير التمويل الأصغر للفقراء والنساء، ثم نستعرض الآثار المترتبة على ذلك.

2.3.1 القطاع الرسمي

في القطاع الرسمي: منذ التأميم في الهند في عام 1969، تم توجيه البنوك التجارية إلى التركيز على إقراض الفقراء.ثم في عام 1975 أنضمت البنوك الريفية الإقليمية والبنوك التعاونية إلى مسيرة التنمية عبر الائتمان مع التركيز على الفقراء. كما وقد طبقت برامج متنوعة عجّلت بتدفق الائتمان **بنكهة التمويل الأصغر** للفئة المستهدفة في المناطق الريفية، مثل برنامج البنك الرائد في عام (1978 ومنهج منطقة الخدمة 1990 ، البنك الدولي وبرنامج ربط البنوك بمجموعات المساعدة الذاتية عام 1992، وبرنامج ربط الدعم الحكومي الائتمان الأصغر للحد من الفقر وغيرها من البرامج. ولكن النظرة المتعمقة لتاريخ الإقراض الريفي يميط اللثام عن سلبيات عديدة.

أضطلعت البنوك التجارية والبنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية بأعمال ورقية ضخمة في شتى انحاء البلاد في إطار خطط متعددة من بينها خطة الائتمان في مناطق الخدمة وخطة الائتمان السنوية وخطة ربط الائتمان ببرامج الحكومة. وقد اشتملت تلك الخطط على حجم هائل من التفاصيل والتصنيفات الائتمانية حسب القطاع الجغرافي والحي أو حجم القرض أو برامج الدعم الحكومي أو الائتمان المخصص الشرائح الضعيفة أو الائتمان المخصص للمرأة ، ولكن دون إشراك الناس المستهدفين بهذه الخطط أو أخذ رأيهم. تخصصت لكل بنك بموجب هذه الخطط حصة ائتمانية وتحددت له منطقة خدمة في المناطق الريفية لتفادي الازدواجية في التمويل. وقد خضعت تلك الخطط لرقابة دورية على مستوى المقاطعة والحي وعقدت اجتماعات رفيعة المستوى على المستوى الوطني شاركت فيها البنوك ومسؤولو الحكومة وممثلين عن بنوك التمويل بالوساطة وهي البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية والبنوك الريفية الإقليمية. ولكن لسوء الحظ، فإن خطط الائتمان الأصغر التي أعدت على مستوى القرية والتي أنبثقت عن خطة الائتمان عبر مناطق الخدمة لم تتكامل أو تتناغم مع خطط الشركات ولا تتوافق مع الخطط الحكومية لتنمية المقاطعات . بيد أن هذه العمليات الورقية المكلفة لا تزال تتكرر سنوياً دون الاكتراث بمدى تأثيرها على الفئة المستهدفة ، ودون رصد للعلاقة المباشرة بين المستهدف والمتحقق. غير أن هناك ملاحظةً واحدة جديرة بالذكر وهي قيام العديد من المؤسسات في القطاع الرسمي، على خلاف البنوك التجارية والبنوك الريفية الإقليمية والبنوك التعاونية بتقديم قروض مباشرة إلى مجموعات المساعدة الذاتية أو قروض للجماعات والأفراد من خلال المنظمات غير الحكومية، لصالح الأنشطة المدرة للدخل مع وجود جداول سداد متنوعة لهذه القروض. مرة أخرى ، في إطار برنامج التوظيف الذاتي لفقراء الريف وبرنامج غاندي الوطني لضمانات التوظيف الريفي، جرت محاولة لزيادة ضخ أنشطة ائتمان متعددة في القطاع الرسمي. وبناء على احتياجاتهم الائتمانية يمكن زيادة حصتهم من القروض بمرور السنين. وبمرور الوقت حظيت مجموعات المساعدة الذاتية بالتقدير بوصفها ممراً آمناً وفعالاً للتمويل الأصغر، ومن ثم اضطلعت هيئات عديدة مثل المنظمات غير الحكومية والبنوك والدوائر الحكومية بعملية تعزيز حركة مجموعات المساعدة الذاتية، من أجل تحقيق أغراض التمويل

الأصغر فحسب، دون مراعاة أهداف مثل التماسك العضوي للجماعات والتمكين المتعدد الأبعاد للمرأة مجموعة متعددة الأبعاد لتمكين المرأة إلى جانب القوة الاقتصادية التي يتيحها التمويل الأصغر. ومما زاد الأمر سوءاً في الآونة الأخيرة، إعلان الحكومة عن برنامج جديد للائتمان الأصغر لتمويل النساء الحوامل، داخل المجموعات وخارجها مع التوصية باستخدام مجموعات المساعدة الذاتية لتوصيل القروض، كما هو الحال في ولاية تاميل نادو، مما أوهن مصداقية حركة التمويل الأصغر بأسرها. **من هو المستهدف بهذه البرنامج الجديد للائتمان الأصغر؟ هل هي الأم أم الجنين في رحمها؟** في غضون عملية توصيل الائتمان الأصغر للنساء، ألا يفتح للسخرية باباً أن نرى الجنين يولد مثقلاً بالديون. وهناك مقولةٍ شاعت في أدبيات الائتمان الريفي تجسد مأساة الفلاح الفقير الذي يرزح تحت نيران الديون وهي أن "المزارع يولد في ديون ويعيش في ديون ويموت في ديون ويُورث ديون". ومع حلول القرن الحادي والعشرين ومعه الائتمان الأصغر، ربما نضيف لهذا القول المأثور بداية تقول "أن الجنين في رحم أمه يعيش في الديون حتى يولد" ويجوز لنا أن نقول" ديون من الرحم إلى القبر" . إن فشل التعاونيات الائتمانية على الساحة الريفية هو حقيقة معروفة جيداً. وقد صاحب مواسم الجفاف المتكررة العديد من مثل هذه الكوارث بما فيها حالات الانتحار بسبب عبء الديون في القطاع الريفي.

وقد أنضمت مؤسسة راسترايا ماهيلا كوش، بوصفها من مؤسسات التمويل بالوساطة، الى سباق ضخ الائتمان الأصغر للنساء الفقيرات من خلال المنظمات غير الحكومية مع بعض الحوافز لمن تلتزم بجدول السداد. وفي إطار هذها البرنامج، تخصص المنظمات غير الحكومية قروضاً متساويةً لكل واحد من أعضاء المجموعة بغض النظر عن احتياجات الأنشطة الاقتصادي لصاحب للمقترض. ونتيجةً لضعف مبلغ الائتمان، أضطر كثير من الناس للحصول على قروض تكميلية من خلال المجموعة أو قروض خارجية. وبالمثل، كان الجدول الزمني للسداد موحداً لجميع المقترضين دون مراعاة لاختلاف قدرتهم على توليد الدخل. فضلاً عن ذلك، تبدأ المنظمات غير الحكومية فوراً في تحصيل أقساط القروض، احياناً بعد شهر واحد فقط من صرف القروض، وذلك باعتبارها صاحبة المصلحة في السداد المنتظم لقروض مؤسسة راسترايا ماهيلا كوش. فبالنسبة لتلك المنظمات، لإنه كلما تعجل المقترض السداد قل خطر التعثر، متجاهلين الأثر المستهدف من القرض وهو ترقية سبل عيش النساء الفقيرات. في الآونة الأخيرة، ظهر أن هذه المنظمات غير الحكومية تهتم بتسويق القروض المصغرة كسلعة تحمل أسم التمويل الأصغر أكثر من اهتمامها بتمويل التنمية الشاملة للنساء الفقيرات بإتباع منهج متكامل متعدد المدخلات تتضافر فيه قطاعات مختلفة. وينطبق الحال نفسه على مستوى الدولة، حيث تجد مصادر حكومية مختلفة مرتبطة بالضمان الاجتماعي، مثل مؤسسة تاميل نادو للإسكان والتعمير، تقدم للنساء الفقيرات قروضاً أما بشكل مباشر أو عبر مجموعات المساعدة الذاتية، لتوظيفها في أنشطة غير زراعية، بغض النظر عن حجم الديون المتركمة عليهن، وبالتالي تضاعف تلك المؤسسات عبء الدين على الفقراء. أن تثبيت الأهداف السنوية إلزامية لأنشطة الائتمان الأصغر على المستوى الكلي ، وفرط المديونية وفرط الاستهلاك على المستوى الجزئي تمثل مخاطر جسيمة تهدد دور التمويل الأصغر في إحداث التمكين. كما تهدد هذه المخاطر استدامة سبل العيش الفقراء.

2.2.2 القطاع غير الرسمي

في غير القطاع الرسمي ، وما أنفكت المصالح التجارية تحل محل العمل الاجتماعي الطوعي تدريجياً. وفي إطار الائتمان الأصغر المختبئ تحت عباءة التمويل الأصغر، باتت بعض المنظمات غير الحكومية تهتم اهتماماً كبيراً بالحصول على اعتمادات مالية متاحة للإقراض من مصادر مختلفة بما فيها جهات خارجية مانحة، ربما لافتراضها أن المدخلات الاقتصادية أسرع من المدخلات الاجتماعية في تمكين النساء الفقيرات، حولت تلك المنظمات نفسها إلى مقرضين شغلهم الشاغل توفير قروض مصغرة للعملاء دون مراعاة أي قواعد سوى الالتزام الصارم بتوقيتات السداد. فتلك المنظمات ملتزمة بإرضاء الجهات المانحة مع الحفاظ على استدامة أنشطتها الإقراضية، مما يضطرها كثيراً لتجاهل قدرات عملائها والبنية التحتية في منطقة النشاط. وصار الائتمان الأصغر بمثابة عنصر "جذب" للعملاء جدد للمنظمات غير الحكومية وجماعات المساعدة الذاتية وعنصر احتفاظ بالأعضاء الحاليين الذين يواصلون العضوية طمعاً في فرص الاقتراض. وفي بعض الحالات الأخرى. وثارت ضجة هائلة بين أعضاء المجموعات حول ضرورة تنظيم موارد الائتمان الأصغر المتاحة على أساس أولوية الاحتياج، خاصةً وقد ارتفعت نسبة التسرب (ستناقش هذه المسألة لاحقاً بالتفصيل).

وفي ضوء السيناريو الذي انتهينا من استعراضه، حولت المنظمات غير الحكومية نفسها إلى وكالات تقدم خدمات وروابط مالية لأعضائها إلى جانب الأنشطة الاجتماعية. في البداية، بدا تبلور الأمر كظاهرة مبتكرة على ساحة التمويل الأصغر، تتضمن قيام المنظمات غير الحكومية بلعب دور مؤسسات تمويل أصغر المثالية، بفضل خبرتها في التعبئة المجتمعية وفي ربط جماعات المساعدة الذاتية بالبنوك، وأن تلك المنظمات ربما تنجح في تلبية احتياجات الفقراء المالية وغير المالية. وكان يمكن لتلك المنظمات التي تحولت لمؤسسات تمويل أصغر أن تسد أيضا الفجوة التي خلقتها المؤسسات الرسمية وتقوم بتوفير خدمات التمويل الأصغر لفقراء الريف ونساءه، بفضل صغر مساحة عملها وقربها من العملاء ومرونة أساليبها.

ولكن، تلك الفرضية لم تتحقق وكذبتها لأحداث الواقعية. معظم المنظمات غير الحكومية التي تحوت لمؤسسات تمويل أصغر شرعت بحماس في لعب دور أكبر في سد الفجوة على ساحة التمويل الأصغر. ولكن واجهتهم تحديات جمة مثل احتدام المنافسة مع مؤسسات رسمية ومتطلبات الاستدامة وفعالية تكلفة الموارد البشرية، وإدارة جماعات المساعدة الذاتية والعلاقة مع الجهات المانحة والممولة. في هذه العملية، وقد فضلت مؤسسات التمويل الأصغر أن يقتصر دورها على تقديم الأئتمان الأصغر فقط وفقاً للمعايير التجارية حتى لا تتعرض للانهيار. كما لم تغامر تلك المؤسسات بالدخول في التأمين الأصغر بعد واجهت قيوداً كثيرةً (Rengarajan). وكرست المؤسسات معظم وقتها لإدارة الشئون المالية على حساب الأنشطة التنمية الاجتماعية التي تتمتع فيها بخبرات تراكمية. وقد أيقن مؤلف هذه الورقة عبر دراساته الميدانية في التمويل الأصغر أن منظمات غير حكومية عديدة اهتزت صورتها الاجتماعية في منطقة نشاطها بعد أن تحولت إلى مؤسسات تمويل أصغر. ويرى الناس تلك المنظمات أصبحت كالمُقرض الذي يقرع باب المقترضين. ولم يعترف سوى عدد قليل من المنظمات بالوقوع في دوامة المغامرة المالية التي يصعب الفرار منها بعد أن أغراها سهولة الدخول في مجال التمويل الأصغر.

المشكلة الكبرى هي أن المنظمات تحتاج للاضطلاع بالإدارة المالية لتحقيق بعض الأرباح التي تضمن لها الاستمرارية من خلال نظام جماعات المساعدة الذاتية في القطاع غير الرسمي، وفي الوقن نفسه الوفاء يتعين عليها الوفاء بجميع التزاماتها بوصفها منظمة غير ربحية ملتزمة أمام وكالات التمويل في القطاع الرسمي. في هذه العملية، تفجرت ثلاث مسائل حيوية في مؤسسات التمويل الأصغر استرعت انتباه صناع السياسات والإعلام، وهي ارتفاع تكلفة الائتمان حيث يتراوح سعر الفائدة بين عشرين وأربعين بالمئة، وصرامة الاجراءات الإجبارية لتحصيل الدين ، وتكرار الإقراض، حتى لمجرد تغطية متأخرات قرض سابق واغلاقه.

وقد تساوى سعر فائدة الائتمان الأصغر مع سعر فائدة الُمقرضين المحليين، مما ضيّق فارق تكلفة الائتمان. ومن ناحية أخرى، سقطت النساء الفقيرات مصيدة الدين نتيجة لعجز موازنتهن وزيادة نفقاتهن الاجتماعية وتوافر مصادر الإقراض باستمرار، مما دفعهن للحصول على قروض من عدة مصادر بما فيها مؤسسات المويل الأصغر، بصرف النظر عن سعر الفائدة، وصعوبة السداد وفشل أنشطة توليد الدخل بسبب ضعف البنية التحتية، وعدم القدرة على الصمود في وجه الضغط من أجل السداد.

وتسبب عبء الدين في انتحار بعض النساء لعجوهن عن السداد. ولكن نظام التمويل عبر مجموعات المساعدة الذاتية التي يفترض فيه نظرياً أن يقود لتمكين المرأة تمكيناً شاملاً، يتعرض للتصدع والانهيار بسبب صرامة النظام الإداري القسري في تحصيل الدين. ولا يوجد ما يبرر هذا الإجراءات الظالمة في السياق الهندي. ومن الناحية التجريبية، كشف دكتور مارك روش في ورقة له عن سلسلة من الأحداث المشينة التي في ولاية أندرا براديش فيما يتعلق بقروض مؤسسات التمويل الأصغر لنساء مجموعات المساعدة الذاتية (انظر الإطار).

.

"مات أكثر من ستين شخص في منطقة كريشنا كلهم من عملاء مؤسسات تمويل أصغر من القطاع الخاص الأشهر القليلة الماضية. ففي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي انتحر الزوجان بتجرع السيانيد، بعد أن اقترضت الزوجة كوماري خمس وعشرين ألف روبية من مؤسسة تمويل أصغر لمعاونة زوجها في عمله. وللتغلب على الصعوبات المالية التي واجهها الزوج حصلت كوماري على قرضين جديدين بمبلغ مساوي للقرض الأول من مؤسسات تمويل أصغر أخرى. تفاقم الموقف وعجزا عن السداد ونتيجة لضغط باقي أفراد الجماعة عليهما انتحر الزوجان.

وفي مكان ليس ببعيد، مات رينو مختنقة اثناء اختبائها في كومة قش الرز فراراً من مواجهة موظف تحصيل القرض الذي زارها في منزلها لتحصيل القسط الشهري. وبعد ما يقارب الأسبوع أنقذ مزارع سيدتين مجموعات المساعدة الذاتية من الموت شنقاً في آخر لحظة بعد أن علقتا رقبتيهما في شجرة.

وقد نشرت الصحافة أنباء عن أن موظفي التحصيل ينصحوا العملاء المتعثرين في السداد بالحصول على قرض جديد. ومع مرور الوقت يتدهور الوضع ويصبح السداد مستحيلاً. وتتجلى عواقب العجز عن السداد في نتائج كارثية من بينها التحرش اللفظي والجنسي والبغاء في نهاية المطاف والحبس ومصادرة البضائع ".

في مكان آخر، أتخذ التوتر الدائر حول أساليب المؤسسات في تحصيل القروض منحى خطر يوم الاربعاء الخامس عشر من أبريل/نيسان عندما قام عميل بتقطيع |أوصال موظف التحصيل الموت. وعند اعتقال الجاني وعلل جريمته بأنه لم يعد يستطيع تحمل المضايقات والضغوط التي تمارسها عليه مؤسسة التمويل الأصغر.

وقد أحتل سعر الفائدة المبالغ فيه المرتبة الأولى في الاحتجاجات: ومن جانبها، اتهمت الإدارة مؤسسات التمويل الأصغر باتباع أسلوب الذراع الحديدية لتحصيل قروضها. وفقاً لصحيفة تايم اوف انديا، بدأت إجراءات الحكومة ضد مؤسسات التمويل الأصغر "

المصدر :

Mrac Roesch , Cyril Fopuillet, Isabella Guerin, " Debt, debt burden and interest rate: has "the micro finance machine" gone mad? Crisis in Andra Pradesh (India) French Institute of Pondicherry , Pondicherry June 2006

أن مسيرة التمكين على الجبهة الريفية مهددة بسبب الإفراط في الاقتراض ونمط الاستهلاك الغربي. كما تدفق رأس المال وحده لا يحقق التغير المنشود.
وقد كشفت وسائل الاعلام عن حوادث مؤسفة من هذا النوع شهدتها ساحة التمويل الأصغر في ولايات هندية أخرى. بيد أن ولاية اندرا براديش التي شهدت أكبر نمو لنظام التمويل الأصغر عبر مجموعات المساعدة الذاتية هي نفسها التي شهدت أكثر حوادث الانتحار بسبب الديون المستحقة لمؤسسات التمويل الأصغر.

في السنوات الماضية تلوثت الطبيعة التطوعية النبيلة للمنظمات غير الحكومية بعد أن تحولت لمؤسسات تمويل أصغر تركز على مدخلات الائتمان الأصغر فحسب وطبقت **أساليب غير أخلاقية** تتنافي مع رؤيتها ورسالتها وأهدافها في تحقيق رفاهية الطبقة المحرومة.
وهنا يطرح السؤال نفسه "هل هذه المؤسسات متخصصة في الأنشطة الاجتماعية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة للنساء الفقيرات أم متخصصة في الأنشطة المالية التي تزج بهن في مصيدة الديون وبراثن الفقر الدائم؟"

2.2.3 القطاع غير الرسمي

في القطاع غير الرسمي، يستغل المقرضون وملاك الأراضي و الأصدقاء والأقارب الوضع وهو أمر واضح للعيان. وثمة عامل آخر يحدث بلبلة في مجال الائتمان الأصغر وهو تباين سعر الفائدة بين مختلف المؤسسات التي تقدم هذه الخدمة حسب ظروف كل مؤسسة المالية. يتأرجح سعر الفائدة من أربعة بالمئة في بنوك التي تطبق سعر الفائدة التفاضلي، إلى مئة بالمئة في قروض المرابين، رغم أن الائتمان الأصغر يفترض فيه أن يكون علاجاً للفقر.
على سبيل المفارقة، تجد المجموعات المتضامنة ترفض طواعية تحديد سعر الفائدة أقل على الأموال التي تحصل عليها لاستخدامها في الإقراض، لاعتقادها أنه كلما ارتفع سعر الفائدة، ليتراوح بين أربعة وعشرين بالمئة وستة وثلاثين بالمئة، فإن أرباح المجموعة تزداد مما يعود بالنفع على جميع أعضائها.
وفي خضم المنافسة بين المؤسسات على عملاء التمويل الأصغر، تنشأ منافسة داخل المجموعات المتضامنة هدفها فرض أعلى سعر فائدة ممكن على القروض التي يحصل عليها الأعضاء، وهو ما يُثقل كاهل النساء الفقيرات اللاتي لا لذنب لهن سوى أنهن أعضاء في مجموعة.
هل يعتبر سعر الفائدة المرتفع عقوبة ذاتية تفرضها جماعات المساعدة الذاتية على أعضائها كثمن لتسهيل حصولهم على قروض مصغرة من خلالها ؟هي قواعد اللعبة التي تتبعها مختلف الأطراف الفاعلة في مجال الائتمان الأصغر تصب حقاً في مصلحة الفقراء؟ وهل يسود الانصاف داخل المجموعة الواحدة في ظل تباين الأوضاع والقدرات الاقتصادية الاجتماعية بين أعضائها؟ يوضح الجدول الثالث مستوى الديون التي تتراكم تحت مسمى التمويل الأصغرالذي توفره جميع مؤسسات هذا القطاع في المناطق الريفية (في حدود البيانات المتاحة فقط).

الجدول الثالث: القوة من مقدمي الخدمات والتمويل الأصغرتدفق الائتمان في المناطق الريفية في الهند

قنوات تقديم الخدمة – حسب القطاع	حجم الائتمان المتدفق	ملاحظات
القطاع الرسمي المصارف التجارية - 33553 فرع ريفي وشبه حضري البنوك الريفية الإقليمية 13932 فرع ريفي وشبه حضري الجمعيات الأولية للائتمان الزراعي (100.09 الف) **القطاع شبه الرسمي** المنظمات غير الحكومية التي تقوم بوظيفة مؤسسات التمويل الأصغر- 1000 مؤسسات التمويل الأصغر(قانون الشركة (الشركات المالية غير المصرفية - 20 المنظمات التعاونية - 3000 (بما في ذلك اتحاد جماعات المساعدة الذاتية) طبقاً لدراسة جمعية اندرا برادش عام 2007 - 69000 جماعة مساعدة ذاتية 2008 - 94000 جماعة مساعدة ذاتية (بتمويل 50 ٪) **القطاع غير الرسمي** جماعات المساعدة الذاتية - 3000000 مقرضي الأموال (أعداد هائلة)	الائتمان لصالح قطاع الزراعة - 600.022 مليون روبية من البنوك التجارية والبنوك الريفية الإقليمية قروض بنكية **في إطار برنامج الربط بين البنوك وجماعات المساعدة الذاتية (من البنوك التجارية والبنوك الريفية الإقليمية** (مارس 2007) عدد مجموعات المساعدة الذاتية 2894505 االمبالغ المستحقة 120,366.49 مليون روبية **التعاونيات (**الجمعيات الأولية للائتمان الزراعي**)** مارس 2005. 3.92120 مليار روبية	الائتمان هو المكون الوحيد من مكونات التمويل الأصغر الذي احتل مكانة بارزة في الادبيات المتخصصة وأنظمة الرصد. غير أن احصائيات الائتمان المتوافرة تظهر الحجم الهائل للديون في المناطق الريفية حتى في غياب بيانات الوكالات غير الرسمية.

.

المصدر : 1.تقرير لجنة الدمج المالي لعام 2008 لصادر عن البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية
2.تقرير حالة التمويل الأصغر في الهند 2006-2007 الصادر عن البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية
دراسة جمعية أندرا براديش

ومن ثم تتضح أمامنا صورة التمويل الأصغر على الساحة الريفية، وهي تتمثل في اضطلاع مختلف الوكالات بعنصر واحد فحسب من حزمة التمويل الأصغر وهو الائتمان الأصغر دون ربطه ربطاً كافياً بالعوامل المالية وغير المالية الضرورية للحد من الفقر والتمكين كما أوضحنا في القسم الأول.
-كذلك، على الرغم من زيادة عبءالديون الذي نجم عن تعدد قنوات توصيل الائتمان، لا تزال 51.4 ٪ من الأسر الزراعية في المناطق الريفية مستبعدة من مصادر التمويل الرسمية وغير الرسمية (تقرير لجنة الدمج المالي) ووردت أنباء عن حوادث انتحار متعددة بسبب عبء الديون. هذه الحالة المزرية تعكس تفاقم مستويات الفقر وتبعث على القلق في بلادنا. ولكن هل نشأت هذا الحالة ربما بسبب سوء تنفيذ البرامج المرتبطة بالتمويل الأصغر والتركيز على عنصر واحد فقط هو الائتمان الأصغر على مدى فترة ممتدة من الزمن. **هذا الوضع يدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية لدمج الائتمان الأصغر في برامج التمويل الأصغر الأشمل لضمان توفير ضمان اجتماعي مستدام للفقراء والنساء.**

2.3 كشف المستور في منظومة التمويل الأصغر- (الادخار والسداد)

على المستوى الجزئي، لا يلبي جانب العرض توقعات جانب الطلب على ساحة الائتمان الأصغر عبر مجموعات المساعدة الذاتية. وترجع تلك الظاهرة إلى أن مقدمي خدمة التمويل الأصغر لا يرون سوى مستويات شديدة التفاؤل للإدخار داخل المجموعات ونسب السداد المنتظم ويتجاهلون وجود احتياجات مالية للأعضاء حتى يمكنهم الوفاء بالتزاماتهم الاجتماعية (الإدخار الجماعي)، كما يتجاهلون أيضاً الضغوط الاجتماعية وضغوط الأقران (من أجل سداد القرض).

في عملية التقييم أداء مجموعات المساعدة الذاتية لتعزيز جدارتها في الحصول على تسهيلات ائتمانية إضافية، تمنح كل مجموعة درجة تصنيف بناءاً على مستوى المدخرات ومعدلات سداد القروض القائمة. كل هذه الإجراءات ضرورية للحكم على التقدم الصريح في تمكين المرأة. ولكن للأسف تتكشف لنا الصورة الواقعية عندما نستعرض مصادر **التمويل غير المعلنة رسمياً** والتي تلجأ **لها** النساء فقيرات للحفاظ على مستوى الإدخار القسري داخل الجماعة و السداد المنتظم للقروض وفقاً للجدول الزمني الإلزامي **(المُعلنَ)**.

هل هذا هو مصدر المعاناة الحقيقية لهن. بينما يواظب أعضاء المجموعة على الإدخار من أجل الاحتفاظ بتماسكها، فإنهم يواظبون على السداد بسبب ضغط الأقران داخل المجموعة. إذا حقق أعضاء المجموعة معادلة الإدخار والسداد من دخل إضافي تدره تلك الأصول التي حصلوا على القروض المصغرة لامتلاكها، فإن النتيجة تثير الإعجاب وتدلل على حدوث التنمية المنشودة. ولكن على العكس من ذلك، فإن مصادر الإدخار والسداد، كما يتضح في مجموعات عدة، هي الاقتراض من الأصدقاء والأقارب ومن المقرضين المرابين وومن رهن أصول الأسرة بما في ذلك المجوهرات ومن أجر الزوج العامل ومن ترشيد الاستهلاك والإنفاق، وبطبيعة الحال من النشاط المدر للدخل (إلا إذا كان ألأسرة استخدام أموال القرض أو أسرفت في الاستهلاك أو أدمن الزوج الخمر).

تتكشف الحقائق المستترة من خلال عملية "التصنيف الائتماني للمجموعة" باعتباره واحدا من الشروط المسبقة لاستحقاق المجموعة للقروض أو الدعم من البنك أو الحكومة. إن ما يدوّن في السجلات هو نمو المدخرات وارتفاع نسب سداد القروض، أما المستور في هذه اللعبة فهو تراكم دين جديد على العميل الفقير الذي يخضع دائماً لإغراء وكالات الائتمان المتعددة التي تتنافس لجذبه بحجة مساعدته على سداد الدين القديم أو زيادة مدخراته الإلزامية داخل المجموعة أو كليهما. ومن ثم يرزح العميل القير دوماً تحت وطأة الدين ذاتها، وتلك ظاهرةٌ عالمية.

كشفت بحوث (شارما) الأخيرة أن أن بنك جرامين في بنجلاديش يسمح بحصول الأسرة على عدة أنواع من الائتمان في وقت واحد، مما يسهل تسديد قرض بأخر جديد. في هذه الدوامة، يقع الفقراء محاصرين. عندما زاد عدد مؤسسات التمويل في بوليفيا زاد معها عدد المقترضين المتعثرين في السداد. وبالرغم من تباهي المؤسسات بارتفاع نسب السداد ببن عملائها مقارنة بعملاء البنوك، فإن الديون المعدومة ترتفع هي الآخرى ارتفاعاً ينذر بالخطر.

يستحوذ فعلاً على نساء مجموعات المساعدة الذاتية إغراء سداد الدين بقرض جديد، وهو ما يشبه في قوته إغراء *التفاحة المحرمه*. **تلك العادة أصبحت نمط حياة للنساء الفقيرات مما يعوق جهود التمكين**، نتيجةً لإغفال تلك الحقيقة أو تعمد تجاهلها في لعبة التمويل الأصغر. في هذا اللعبة الخطرة، أولئك الذين يمكنهم التعايش مع الديون بشكل بشكل لا اخلاقي يستمروا في اللعبة، أما الباقون وهم غالباً الأشد فقراً، فيضطروا للانسحاب من البرامج - تلك ظاهرة خطيرة لا يزال يتجاهلها القائمون على توفير التمويل الأصغر عبر جماعات المساعدة الذاتية.

وتعتبر عدم كفاءة إدارة موازنة الأسرة من بين أسباب هذا الوضع . فنتيجةً للتركيبة الثقافية، تُثقل النساء كاهلها بمصروفات للحفاظ على المكانة الاجتماعية للأسرة (مثل تبادل الهدايا ونفقات الترفيه مثل التلفزيون والدش للنساء والخمر والتبغ للرجال والسينما لكليهما) بصرف النظر عن وضع الأسرة. وتدافع النساء عن نفقات الترفيه، خاصةً التلفزيون واشتراك القنوات المشفرة، قائلةً أنها مصدر متعتها وسعادتها الوحيد. ومن هنا تنشأ المعاناة الحقيقية فالتلفزيون يعرض فاصل أعلاني مدته خمس دقائق كل خمس عشرة دقيقة، مما يأجج النزعة الاستهلاكية (وزعت حكومة ولاية تاميل نادو أجهزة تلفزيون مجانية على الفقراء). ثم يبقى طاعون الخمر والتبغ التي على الرغم من أن الرجال أيضاً لهم حجتهم (بالنسبة لهم هي وسيلة لزيادة الطاقة وتحمل أعباء العمل والحياة اليومية وتأكيد للرجولة). وطبعاً لن تنجح دورات تدريبية محدودة في القضاء على هذه المعتقدات. أما باقي النفقات، مثل المسكن والغذاء والرعاية الصحية، فبالطبع لا يمكن تقليلها. الصراع ظالم والخياران كلاهما مر. فالناس عليها أن تختار أما الاستمرار في نمط حياتها الطبيعي مع تراكم الديون، أو التحول لحياة "من الدرجة الثانية" بتخفيض النفقات للحد الأدنى مما يجعلهم فريسة لسوء التغذية وتدهور المكانة الاجتماعية **"(مارك روش وغيرها).**

2.4 ظاهرة التسرب من صفوف جماعات المساعدة الذاتية التي تتلقى التمويل الأصغر

نشأت جماعات المساعدة الذاتية كرأس مال اجتماعي هش في القطاع غير الرسمي وتحتاج لجهود دقيقة لتدعيمها وتكييفها لصالح الأغراض التي نشأت من أجلها وهي تمكين المرأة والحد من الفقر. ويتعين على هذه الجهود الحفاظ على روح التماسك والقيم الأخلاقية بين نساء هذه الجماعات. وقد تسبب ظاهرة التسرب من جماعات المساعدة الذاتية في قلق مؤسسات التمويل

الأصغر، نظراً لأنهم يعتمدون على تلك الجماعات بشكل رئيسي في تقديم خدمات التمويل الأصغر لصالح تمكين المرأة، وأن انسحاب النساء من تلك الجماعات يهدد بتركهن مستبعدات من التيار الرئيسي لمجتمعاتهن.
هذه الحقيقة تدحض الغرض من نظام التمويل الأصغر عبر جماعات المساعدة الذاتية وهو التنمية الاجتماعية. برزت أسباب اقتصادية واجتماعية عديدة للانسحاب ولكنها لم تعالج بجدية من القائمين على التمويل الأصغر و**لم تلق عناية كافية من العلماء والممارسين في هذا المجال**. وفي هذا الصدد، يشير تقرير منظمة إي دي أية للتنمية الريفية إلى "أن نسبة التسرب من مجموعات المساعدة الذاتية لم يصل لعشرة بالمئة من إجمالي العضوية للإقليمين مجتمعين. وتخلو خمسين بالمئة من المجموعات من حالات التسرب، ولا تتجاوز نسبة التسرب في باقي الجماعات عضوين". وكانت وقد كشف المؤلف خلال الدراسة الميدانية أن عشرة إلى عشرين بالمئة من أعضاء جماعات المساعدة الذاتية في المنطقة الشمالية من ولاية تاميل نادو انسحبوا من جماعاتهم في منطقة الدراسة.
لفهم الأسباب الجذرية للانسحاب، لابد من من إدراك أهمية تكرار الجفاف (خطر متباين) في أجزاء كثيرة من بلادنا نظراً لتأثيره الكبير على العمال الزراعيين الموسميين الذين يفتقرون إلى أجر ثابت مما يضطرهم للهجرة إلى أماكن نائية طلباً للقمة العيش. وبسبب هجرة بعض أعضاء جماعات المساعدة الذاتية، تتأثر معاملاتهم في الائتمان الأصغر داخل الجماعة. وقد أحدثت هذه الهجرات بلبلة في إدارة التمويل الأصغرعلى مستوى المجموعة نتيجةً لعدم انتظام المهاجرين في دفع التزاماتهم للجماعة (مدخرات واقساط ديون) **بسبب عدم وجود نظام ملائم لتحويل النقود** في إطار النظام المصرفي الرسمي. وينتهي الحال إما بتسرب هؤلاء المهاجرين ا أو طردهم من الجماعة. وتقع الأسر المتسربة في مهجرها فريسة لتراكم الديون والإنفاق غير المنضبط ثم يدخلوا في دوامة الفقر الدائم في نهاية المطاف. ربما تكون نسبة هؤلاء الضحايا ضئيلة ، ولكن إن أستمر تجاهلها سوف تنتشر مثل السرطان. هذه الحالة المتردية في صفوف جماعات المساعدة الذاتية تهدد القيم الاجتماعية التي يبشر بها القائمون على التمويل الأصغر عبر مجموعات المساعدة الذاتية وهي تمكين النساء الفقيرات والتنمية التي تحقق العدالة بين الجنسين.
غير أن تلك الحقيقة أنعكست كثيراً في بيان الرؤية والرسالة لمؤسسات التمويل الأصغر والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال.

2.5 الدمج المالي

وقد شدد تقرير لجنة الدمج المالي الصادر عن بنك الاحتياطي الهندي على أهمية دور مؤسسات التمويل الأصغر ونظام جماعات المساعدة الذاتية في تنفيذ الخطة الوطنية للدمج المالي لسكان الريف المستبعدين حتى الآن من الخدمات المالية. لا يستحيل تنفيذ خطة الدمج الوطنية كما حددها التقرير ولكن يتبغي تحقيق بعض الشروط المسبقة لضمان نجاحها. تلك الشروط تستحق اهتماماً كلما كان الكلام عن جماعات المساعدة الذاتية والتمويل الأصغر الذي يستهدف تمكين المرأة والحد من الفقر.
أشار التقرير إلى:
(1) لا يكفي مجرد ضخ رأس مال نقدي في منطقة متخلفة محرومة من رأس المال البشري والاجتماعي والمادي (البنية التحتية).
(2) ينبغي البدء بتحسين صحتهم الناس وتعليمهم أن يصبحوا منتجين، **بحيث يتمكنوا بعد ذلك من استخدام الخدمات المالية استخداماً فعالاً.**

(3) يجب تعظيم الثقة وتقوية الروابط المؤسسية حتى تتم المع أو بعبارة أخرى تعزيز رأس المال الاجتماعي، لكي تجرى المعاملات الاقتصادية في جو من الثقة.
(4) وأخيرا ، يجب إتاحة بنية تحتية ملائمة حتى يتسنى الاستفادة من رأس المال النقدي، تتضمن تلك البنية الطرق والمخازن والكباري وساحات الأسواق بالإضافة إلى الطاقة الكهربائية والاتصالات اللاسلكية .
(5) **في غياب كل هذه العناصر، لن تفلح جهود دمج المستبعدين مالياً.**
تقتضي الضرورة الإسراع بتكامل جميع المدخلات المالية وغير المالية على متسوى المجتمعات الأصغر وعلى مستوى جماعات المساعدة الذاتية، بلاً من التغني بالتمكين الزائف عبر الائتمان الأصغر وحده. وهنا يأتي دور الخطة الوطنية للدمج المالي في ضمان تضافر جميع الأنشطة والمدخلات لتهيئة البيئة المواتية لنجاح التمويل الأصغر في مهمته؟

القسم الثالث
الفجوة بين المفهوم والتطبيق

في القسم الأول تولينا تشخيص مفاهيم التمويل الأصغر وقيمه وفي القسم الثاني قمنا بإلقاء الضوء على الاحداث التي شهدتها ساحة نظام التمويل الأصغر الذي يستهدف تمكين المرأة والحد من الفقر عبر جماعات المساعدة الذاتية، وفي القسم الثالث

نحاول تحديد الفجوة بين المفهوم والتطبيق في سياق التمويل الأصغر في الهند، ثم نستعرض آثار هذه الفجوة وتطرح بعض التوصيات التصحيحية. يوضح أبعاد الفجوة والتدابير العلاجية .

الجدول 4- واضح الفجوة والتدابير العلاجية في عملية التمكين

المفهوم	التطبيق	الفجوة وآثارها	التدابير المقترحة
المجموعة المستهدفة: الفقراء مع إعطاء الأولوية لأفقر	الفقراء وغير الفقراء على حد سواء	• بقاء الأكثر قدرة على التحمل داخل المجموعة • تسرب الضعفاء وفقراء المهاجرين • منهج الائتمان • يرتكز على الوصول للهدف فقط • تعدد مصادر التمويل • استبعاد الأكثر فقراً	• الالتزام بمؤشرات الفقر الحكومية دون تحيز • تحديد الفقراء بطرق من بينها الطريقة التشاركية لترتيب الناس حسب مستواهم المادي واستقصاءات الأسر المعيشية والملاحظة • تحديد مناطق الخدمة لكل مؤسسة وتجنب تكرار التمويل
جماعات المساعدة الذاتية • التماسك الاجتماعي • الحكمة الجماعية من اجل المنفعة المتبادلة • التمكين الاقتصادي الأجتماعي والثقافي والسياسي	• التركيز أكثر على الإدارة المالية (العملية الاقتصادية) أكثر من التركيز على التنمية الاجتماعية • يعمل في الغالب لأغراض القروض المصغرة التي يجتذبها الدعم الحكومي • الإدخار والائتمان على مستوى جماعات المساعدة الذاتية • هيمنة وزيادة المرونة في المعاملات المالية وزيادة ضغط الآقران لتحصيل أقساط الإدخار والقروض • سوء إدارة السجلات • التلاعب بمفهوم جماعات المساعدة الذاتية لتحقيق أغراض سياسية ولفتح قنوات للشركات الكبرى لتسويق منتجاتها في أسواق الفقراء	• العزلة الاجتماعية للفئات الأكثر فقراً ومن بينها الأرامل الفقيرات والنساء الفقيرات التي هجرهن الأزواج والرجال المهاجرين والمعاقين • في نظام مجموعات المساعدة المالية • قتل روح الجماعة والترابط بين أفرادها • غياب منهج العمل الجماعي داخل المجتمع المحلي • إهدار القيم الأخلاقية وقيم الإنصاف في المسائل المالية (مثل حسن استغلال الائتمان والسداد في الموعد) • تسرب النساء الفقيرات من المجموعة رغم استحقاقهن للائتمان التمكين الزائف غير القابل للاستمرار • تعدد مصادر الدين وتراكم المديونية وتفشي نمط الاستهلاك الغربي	• تعزيز رأس المال الاجتماعي الهش في القطاع غير الرسمي عبر تنمية رأس المال البشري وبناء القدرات والتدريب المهاري على أنشطة توليد الدخل ومحو الأمية المالية وتدريب الأسر على إدارة الموازنة في ظل مستوى مقبول من الديون • التنمية المعنوية وتشمل تعزيز الانضباط الذاتي والسلوك الأخلاقي • تسير التنمية المادية والتنمية المعنوية يداً بيد على مستوى المجموعة. • التمكين هو عملية عضوية فيها تتجلى فيها الجوانب المعنوية وتتبلور في صورة ملموسة • يتعكس التمكين في الإنصاف والعدالة والكرم والتراحم

			والوحدة والتماسك الاجتماعي والإيثار من أجل الصالح العام والأخلاق المالية القويمة والاعتماد على الذات.
حزمة خدمات ومنتجات التمويل الأصغر وتشمل الإدخار والائتمان والتأمين وتحويل الأموال	• غالباً تقتصر على الائتمان فقط في ظل منافسة غير شريفة • تكرار مصادر التمويل • إتاحة ائتمان متعدد الأغراض ولكنه لا يلبي الحاجة الحقيقية للعميل ودون متابعة من المؤسسة للعميل في استغلاله للائتمان • عدم التحقق من كيفية استغلال الائتمان داخل الأسرة التي تحصل عليه • الإفراط في الاستهلاك • تذبذب علمية توليد الدخل • قسوة إجراءات تحصيل أقساط القروض دون مراعاة ظروف أنشطة توليد الدخل • تكرار دورة الدين • الإدخار على مستوى مجموعات المساعدة الذاتية • غياب خدمات تحويل الأموال • ضعف التغطية التأمينية ضعفاً كبيراً		• ينبغي أن تتضمن **أداة التقييم** بنود العنصر السابق للحكم من منظور قيمي على أداء جماعات المساعدة الذاتية ومؤسسات التمويل الأصغر كليهما • **ينبغي إتباع منهج متكامل** تتضافر فيه المدخلات المالية وغير المالية من أجل التمكين الشامل والمستدام • تحقيقاً لهذا التكامل، يمكن صياغة **خطط تمويل أصغر** على مستوى مجموعة المساعدة الذاتية، تتضمن تقديرات المتطلبات المالية وغير المالية لأعضاء المجموعة (توجد مزيد من التفاصيل في البند 3.1 فيما يلي)
الخدمات غير المالية: بناء القدرات الروابط الخلفية (ويقصد بها الربط بمدخلات الإنتاج مثل المواد الخام) **والروابط الأمامية** (ويقصد بها الربط بالعمليات المتممة للإنتاج مثل التسويق والنقل والتسعير وغيرها)	• عدم كفاية الربط بهذه الخدمات غير المالية عند تقديم خدمات الائتمان الأصغر • قلة وضعف برامج بناء القدرات للعملاء • التركيز على تحقيق الأهداف المالية فقط والالصلابة في تحصيل مدفوعات القروض و تكرار القروض دون	• شلل عملية الإنتاج وسوء إدارة المشروعات المصغرة • تشبع النشاط الاقتصادي نتيجة غياب خدمات الدعم مثل النقل وخدمات التسويق • عدم استدامة مصادر توليد الدخل والتوظيف • عدم استدامة عملية تمكين المرأة	• إعداد خطط تمويل أصغر على مستوى مجموعات المساعدة الذاتية تشمل المكونات المالية وغير المالية، ثم دمج هذه الخطط مع خطط التنمية وخطط الائتمان على المستويات الأعلى مثل الأحياء والمقاطعات عقد اجتماعات رصد وتنسيق فعالة على مستوى

	الاكتراث بالمدخلات غير المالية للإنتاج مثل التدريب والنقل والتسويق وما إلى ذلك.	• عدم إيمان الأفراد بالتطور الذاتي • تكرار القروض وارتفاع مستوى المديونية	الأحياء والمقاطعات والولايات • قيام البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية بإعداد خطة ائتمان مرتبطة بالقدرة على الإنتاج، بيحث تتابع خطط التمويل الأصغر وتراقب تنفيذها بالتنسيق مع القائمين على أنشطة التمويل الأصغر وبالتنسيق مع مقدمي الخدمات العامة على مستوى الأحياء والمقاطعات لضمان استدامة عملية الإنتاج وعدم تعطل أنشطة توليد الدخل • مزيد من التفاصيل في البند 3.2 فيما يلي

وقد طرحنا فيما يلي ثلاث مقترحات تهدف لعبور الفجوة كما نراها:

3.1 صياغة خطة تمويل أصغر على مستوى مجموعات المساعدة الذاتية

ينبغي إحداث نقلة نوعية من تخطيط الائتمان الأصغر لتخطيط التخطيط التمويل الأصغر في سياق تطبيق نظام تمويل المجموعات ونظام ربط المجموعات بالبنوك من أجل فعالية الوصول بمنتجات التمويل الأصغر وخدماته للفئات المستبعدة وكذلك من أجل تمكين المرأة. وقد أصبح هذا تخطيط التمويل الأصغر ضرورةً ملحة على المستويات الصغرى، لذا ينبغي أن يتم بالمعنى الحقيقي على جميع هذه المستويات كما ناقشنا في القسم الأول من الورقة. يتعين على خطة التمويل الأصغر أن توضح بصدق المتطلبات المالية وغير المالية لتمكين المرأة وتقليل الفقر **إلى جانب الائتمان الأصغر.** ويظل العنصر المميز لهذا النوع من الخطط أنها من إعداد الناس المستهدفين داخل جماعات المساعدة الذاتية. وهذا يعني أن النساء المستهدفات تحدد بأنفسها طلباتها ولا تكتفي بقبول ما تفرضه عليها مؤسسات التمويل التي تسعى بدورها لبلوغ أهدافها. كذلك فإن عملية تخطيط التمويل الأصغر تضمن أكبر مشاركة من الناس المستهدفين على مستوى القاعدة الشعبية.

تضطلع كل مجموعة مساعدة ذاتية بإعداد خطة التمويل الأصغر خاصة بها عن السنة المرجعية، ثم تتجمع خطط المجموعات المختلفة على مستوى اتحادات المجموعات أو على مستوى الأحياء لصياغة خطة التمويل الأصغر للأحياء. وبالطريقة ذاتها تتجمع خطط الأحياء لتنبثق عنها خطة التمويل الأصغر للمقاطعة. ربما تشكل هذه الممارسة **تجربة رائدة في التخطيط من أسفل إلى أعلى.**

يلعب البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية دور البنك الرائد ويقود مقدمي خدمات التمويل الأصغر على مستوى المقاطعات والأحياء في التنفيذ الفعال للخطط لأنها سوف تُثمر ثماراً مستدامة في تمكين المرأة الفقيرة من ناحية ، ودمج المستبعدين مالياً من ناحية أخرى. كما تساعد هذه الاستراتيجية في نجاح الخطة الوطنية للدمج المالي في الريف التي ينفذها البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية. هذا مفهوم خطة التمويل الأصغر يراعي القيم الأخلاقية والاجتماعية للتمويل الأصغر التي نوقشت في القسم الأول من هذه الورقة، وتراعي هذه الخطط أيضاً قيم التمويل الأصغر الاجتماعية والأخلاقية كما أوضحنا في القسم الأول مما يساعد في الوصول إلى الفئات المستبعدة بخدمات محددة والتزام. وينبغي لخطة تمويل أصغر كذلك أن تجد لنفسها مكاناً في

خطط القطاع المصرفي التي توزع الائتمان حسب المناطق، وفي خطة التنمية على مستوى المقاطعة وفي تخطيط الميزانية داخل حكومة الولاية. يوضح الجدول الخامس عناصر خطة التمويل الأصغر في شكل مثال توضيحي يمكنه تعديله وفقاً لمتطلبات كل منطقة.

الجدول الخامس: مكونات خطة التمويل الأصغر *(Rengarajan)*

رقم البند	البند	العدد	المبالغ
1	المدخرات		
1.1	الحساب الافتتاحي		
1.2	الحساب المستهدف		
1.3	إجمالي (1.1 + 1.2)		
2	مقبوضات آخرى *		
3	إجمالي الموارد (1.3 + 2)		
4	القروض		
4.1	قروض المجموعة (حسب الغرض) (أ) -------- (ب) --------- (ج)---------- إجمالي (أ + ب + ج)		
4.2	القروض البنكية (حسب الغرض) (ت) -------- (ث) --------- (ج)---------- إجمالي (أ + ب + ج)		
5	التغطية التأمينية		
5.1	عدد اعضاء المجموعة المطلوب التأمين عليهم		
5.2	تفاصيل الأصول المطلوب التأمين عليها		
5.3	تفاصيل المساكن المطلوب التأمين عليها		
5.4	حجم الأقساط المطلوب دفعها (إن وجدت)		
5.5	تفاصيل المطالبات (إن وجدت)		
6	الروابط (حسب النشاط)		
6.1	الروابط الأمامية (أ) التدريب (ب) المدخلات (ج) التوسع (د) بنود إضافية		
	* ويشمل رسوم يدفعها الأعضاء وتحصيل اقساط قروض المجموعة والتبرعات		

(المستوى المتوقع في إطار كل بند عن السنة المرجعية. المقررة من قبل أعضاء المجموعة)

3.2 آلية تنسيق فعالة على مستوى المقاطعة

تتمتع الساحة في المالية في الريف الهندي بوجود آلية تنسيق ممتازة بين مقدمي خدمات التمويل الأصغر على مستوى الولاية والمقاطعات والأحياء وتتمثل هذه الآلية في (1) لجنة المصرفيين على مستوى الولاية (2) لجنة التنسيق على مستوى المقاطعة و (3) لجنة المصرفيين على مستوى الولاية . ولكن لا تزال هناك مجال واسعة لتطوير هذه المنتديات لملء الفجوات التي شخصناها في هذه الورقة. وتتميز هذه اللجان أيضاً بتمثيل جميع الأطراف الفاعلة في جماعات المساعدة الذاتية بما في ذلك بنوك التمويل بالوساطة وهي البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية وبنك الاحتياطي الهندي.

تحتاج هذه اللجان المختلفة لتطوير أدائها وتعظيم فعاليتها لضمان تحقيق الغرض من برنامج التمويل الأصغر، وتتجلى هذه الضرورة في ظل الصورة السلبية السائدة للتمويل الأصغر والتي خلقت فجوة في عملية تمكين المرأة وتقليل الفقر وساهمت في استبعاد الفئات الفقيرة الضعيفة كما دللنا في هذه الورقة. كما يجب تعلم الدروس المستفادة من تجربة تنفيذ خطة الائتمان في المقاطعات تحت نظام البنك الرائد، حتى يتسنى لنا ضبط تلك الخطط على النحو الأمثل. وقد عانت تمثلت ثغرات التنفيذ في غياب مشاركة الناس في التخطيط على المستويات الأصغر وضعف الالتزام، لأن البرنامج بأكمله كان (ولايزال) ينفذ بناء على "اتفاق شفهي". ولقد تم اختزال هدف هذه الخطط في مجرد الوصول إلى عدد معين من مجموعات المساعدة الذاتية أو مجرد زيادة عدد النساء التي تتلقى تمويل مستمر بغض النظر عن الاستدامة؛ وربما كان ذلك الهدف مرضياً للقائمين على صناعة التمويل. هذه المؤشرات يمكن لصانعي القرار الاسترشاد بها في تفعيل دور هيئات التنسيق القائمة بالفعل في الهيكل المالي الهندي وصولاً للهدف المنشود.

3.3 اتحاد مجموعات المساعدة الذاتية نقطة إنطلاق لقطاع المنظمات غير الحكومية

مارست الهند مفهوم مجموعات المساعدة الذاتية منذ التسعينات، حيث قام منظمات غير حكومية بتأسيس مجموعات مساعدة ذاتية في شتى الولايات لكن مع التركيز على جنوب الهند. وتشير البيانات لوجود نحو 3 ملايين مجموعة مساعدة ذاتية في جميع أنحاء الهند. وبعد أن تنتهي المنظمات غير الحكومية أو مؤسسات ترويج المساعدة الذاتية من تأسيس مجموعات المساعدة تقوم بتغذيتها بأفضل الممارسات لإدارة الشئون المالية للمجموعة والتصرف الاجتماعي والسياسي، ثم يبدأ تركيز الجهود لتأسيس شبكات قوية من المجموعات النسائية، مثل الاتحادات النسائية وبناء قدرات هذه الشبكات لإدارة شؤونها باستقلال وشفافية وديمقراطية.

ولكن تشكيل شبكات أو اتحادات نسائية لم يتم سوى بشكل محدود. فقد تلاحظ أن كثير من المنظمات غير الحكومية لا تحرص على تأسيس مثل هذه الشبكات لتبقى مجموعات المساعدة الذاتية دائماً معتمدة عليها في جميع أنشطتها، على النقيض من فلسفة 'مساعدة الذات'. بيد أن منظمات غير حكومية رائدة مثل ميرادا برادن ومؤسسة ضان قد أسست اتحادات تضم مجموعات المساعدة الذاتية في أنحاء مختلفة من الهند.

والجدير بالذكر أن هذه الاتحادات بعد تعزيز قدراتها وتمكينها من خلق روابط مستقلة مع الهيئات المحلية مثل حكومة القرية والبنوك والتعاونيات وجمعية الآباء والمعلمين والمدارس ورياض الأطفال ومراكز صحة الأم والطفل والمراكز الصحية الأولية ، تصبح هذه الاتحادات محل ثقة المنظمات غير الحكومية وتعهد إليها بمسؤوليات المجموعات التابعة لها مما يمنحها الديمقراطية في إدارة شؤونها.

ربما ينحصر دور المنظمات غير الحكومية بعد ذلك في نشاط تدريب مجموعات المساعدة الذاتية، طبقاً للحاجة. وبمرور الوقت تكتسب اتحادات المجموعات القدرة على صياغة خطط التمويل الأصغر للمجموعات التابعة لها على النحو المشار إليه سابقاً، والقدرة على تنفيذتلك الخطط بحماسة ويسر والقدرة على تلبية الاحتياجات المالية عبر مصادر داخلية وخارجية. في نهاية المطاف، ينبغي لهذه الاتحادات أن تنضج كمؤسسات تمويل الأصغر مستقلة بحيث تتولى إدارة الأموال مجموعاتها وتلبية احتياجاتها دون الاتكال على مصادر خارجية كثيرة.

وهذا من شأنه تسهيل تحقيق الاستدامة لاتحادات مجموعات المساعدة الذاتية، تفعيلاً لمفهوم المساعدة الذاتية والاعتماد على الذات وهو المفهوم النبيل الذي قامت عليه كل هذه المجموعات.

وبمجرد أن تتمتع الاتحادات بحرية اتخاذ القرار والاستقلالية في إدارة أموالها، تستطيع التخلص من الآثار السلبية الناجمة عن ارتباطها بمصادر خارجية كما استعرضنا في هذه الورقة، أو على الأقل احتواء تلك الآثار.

بهذه الطريقة، تصبح الاتحادات مؤسسات تمويل أصغر محدودة على مستوى القاعدة الشعبية، من الفقراء وإلى الفقراء.

4 الخلاصة

4.1 الطابع غير الأخلاقي لنموذج التنمية المعاصرة

"لدينا في الهند ما يكفينا من الموارد لتمكين المرأة وتقليل الفقر، ومنها الموارد البشرية الماهرة والموارد والإمكانات المادية. ولكن للأسف "فإن قيم **العدل والإنصاف** التي تعزز رفاه الفرد والجماعة تكاد يغيب عن كل نماذج التنمية المعاصرة التي يجري تنفيذها سواء من أجل التنمية العامة أو تقليل الفقر أو تنمية الموارد البشرية أو تحرير المرأة. وبمراقبة المجتمع، تلاحظ أن الهرولة خلف الثروة المادية من أجل تحقيق التنمية المادية قد تفشت في المجتمع وباتت تحتل بؤرة الاهتمام. تلك الحقيقة تهدد الاعتقاد بأن التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي تحققه التنمية المادية سوف يقود البشرية نحو المساواة والطمأنينة المنشودة" (Rengarajan).

ومن ثم ينبغي أن يصبح تقييم البرامج **أكثر اعتماداً على المعايير الأخلاقية** و أن يصبح أكثر عمقاً وشمولاً في تعريف 'الخير'. وبينما لا يحظى البعد الأخلاقي والسلوك البشري بدور كبير في النظام الحالي، ينبغي أن ندرك أن برامج التمويل الأصغر عبر المجموعات تتألف من شتى أنواع البشر من القطاع الرسمي وغير الرسمي وأن نجاح البرامج يعتمد **على سلوكيات هؤلاء**

البشر وتوجهاتهم. وقد أهملت هذه الحقيقة في الماضي، وفي هذا الصدد، يشير أمارتيا سن الاقتصادي الهندي الحائز على جائزة نوبل إلى سمة مُدهشة تتجلى" عندما نقارن **' الطابع غير الأخلاقي'** للاقتصاد الحديث، كما يراه أصحاب الضمير، وبنشأة هذا الاقتصاد **بمعزل عن علم الأخلاق."**

في غياب ظاهرة الأخلاق في منهج التنمية المعاصرة، يفتقر الناس ولا سيما الفقراء لفضيلة محاسبة النفس كما عرضها سقراط في سؤال "كيف ينبغي للمرء أن يعيش؟" وتكون النتيجة غياب التنمية الروحية للمجتمع المستهدف. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن نماذج التنمية المعاصرة تركز على خلق مزيد من **الدعم اللوجستي (المادي)** لحياة الإنسان وهي بذلك تعطي **'وسيلة'** ولا تحقق **'غاية'** مستدامة **'نهاية'** تتسم بالإنصاف. وأخيراً، فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعاً وتطفو على سطح المجتمع ظواهر سلبية مثل العنف والظلم جاءت لتبقى. هذا الوضع يدعو إلى تكامل التنمية المادية مع التنمية الروحية من أجل تحقيق الإنصاف والعدالة وتعزيز الرفاة الاجتماعية في جميع برامج التنمية أو الرفاة الاجتماعية أو تقليل الفقر أو التمكين.

4.2 منهج التنمية من أسفل لأعلى

تقلص الحكومة دورها تدريجياً وتكتفي بدورها في التنظيم والتمكين، في ظل التوسع السريع لمجموعات المساعدة الذاتية وشبكة الاتصال الخاصة بهم (الاتحادات)، واللامركزية في تقديم الخدمات الأساسية في المجتمعات الريفية الصغيرة عبر شبكات رأس المال الاجتماعي في تلك المجتمعات، مثل خدمات الصحة والتعليم والطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي والمراحيض العامة، وما إلى ذلك. لذكل إذا انتقلت هذه الظاهرة لمجال التنمية فسيتمخض ذلك عن اختفاء مفهوم التنمية **'من أعلى لأسفل'** ليحل محله مفهوم التنمية **'من أسفل لأعلى'** أي من مستوى القاعدة الشعبية صعوداً لأعلى المستويات وهو ما يضمن لمجموعات المساعدة الذاتية الإنصاف والملائمة. ووصولاً لهذه الغاية، ينبغي تغذية نظام التمويل الأصغرعبر مجموعات المساعدة الذاتية بسمات الروحية جنباً إلى جنب مع التنمية المادية.

4،3 معالجة متلازمة أعراض التمويل الأصغر

إن من يتفق مع العبارات الفلسفية الواردة فيما سبق ويرصد الأحداث في ميدان التنمية، يتأكد أن التمويل الأصغر الأصغرعبر مجموعات المساعدة الذاتية في بلادنا بقيمه الاجتماعية والأخلاقية يتمتع بقدرة هائلة على تحقيق أهدافه في تمكين المرأة تقليل الفقر. إذا لحظيت مقترحاتنا في هذه الورقة العناية اللائقة يمكن تقليل أعراض التمويل الأصغر والمضي قدماً نحو التنمية المستدامة لفقراء هذا البلد.

References

1.. .Rengarajan . V. “Extending a helping hand: matching the credit needs of the rural poor” APARAC publication Bangkok 1998
2. Rengarajan.V. “Can Micro financial institution foray into micro insurance?” Journal of insurance & Risk management Vol IV ISSUE 97 Dec 2005
3. Rengarajan. V. Evaluation of Barli Development Institute for Rural Women Indore Madhya Pradesh India 2008
4. Rengarajan.V “Micro finance technology for poverty alleviation. Paper in The Economist Conference –New Delhi 2001
27
5. Rengarajan V. “integration of credit and marketing for agriculture development and poverty alleviation –with special reference to India” Paper- Regional workshop APRACA- KonKun University Seoul South Korea 2000
6. EDA report: Self Help Groups in India - A study of Lights and Shades (Kimberly Wilson and Grance Sinha- EDA rural Systems Pvt Ltd
7. Marc Roesch , Cyril Fouillet Isabelle Guerin, “ Debt ,debt burden and interest: has the “micro finance” machine gone mad ? Crisis in Andra Pradesh (India) French Institute of Pondicherry June 2006
8. Micro finance Challenges: Empowerment or Disempowerment of poor? Edited Isabella Guerin & Jane Palier Institute of Pondicherry 2005
9. Jean Plaier “ Defining the concept of empowerment though experience in India paper in the book Micro finance Challenges: Empowerment or Disempowerment of poor? Edited Isabella Guerin & Jane Palier Institute of Pondicherry 2005
10. NABARD - Report of the Committee on Financial Inclusion. January 2008
11. NABARD -Task force on supportive policy and regulatory framework for micro finance 1999
12. NABARD Status of Micro finance in India 2006-07
13. Amartya Sen. “On Ethics and Economics” Oxford India Paperbacks Oxford university press. New Delhi 1999
14. Sudihrendra Sharma “Micro credit: Globalization unlimited” The Hindu
15. “Beyond Micro credit” Putting development bank into micro-Finance – Thomas Fisher & M.S. Sriram Vistaar Publications New Delhi 2002

Dr. V.Rengarajan

renga42@gmail.com